

إمدادات النفط العالمية تواجه شحاً قادمًا لا محالة.. والأسعار إلى ارتفاع

السعودية تقود توازن «النفط».. ونجاح للكويت في رئاسة «مراقبة الإنتاج»

أحمد مغربي

قال المستشار في شؤون الطاقة وتسويق النفط مدير دراسات الطاقة في منظمة أوبك سابقاً د. فيصل مرزا إن العام 2017 كان عام عودة «أوبك» إلى سياسة إدارة السوق بعد ما فشلت كل آمال أسواق النفط خلال عامين في إيجاد بديل يعتمد عليه في تحقيق التوازن المطلوب للأسواق دون تعاون منظمة أوبك، وهذا ما جعل العالم اسام واقع ثابت، وحقيقة لا يتطرق إليها الاحتمال ترد على كل من ادعى أن منظمة أوبك ماتت سريريا، وأنها خسرت دورها القوي كصمام أمان لتوازن أسواق النفط. وذكر د. مرزا لـ «الانباء» أن خفض الإنتاج في عام 2017 شهد لأول مرة في التاريخ إنشاء دول أوبك وخارجها لجنة مراقبة وزارية موقفة لترقب الحدية في التزام دول أعضاء أوبك وخارجها في اتفاقية تخفيض الإنتاج، لجنة مراقبة وزارية ترأسها الكويت بعضوية الجزائر وفنزويلا من داخل أوبك وهناك أيضا أعضاء من خارج أوبك روسيا أحدهم. وأضاف: بعد عام من تنفيذ اتفاقية منتجي «أوبك» وخارجها لتخفيض الإنتاج، شاهدنا أثر هذه الاتفاقية على توازن أسواق النفط، حتى مع الكثير من التشاؤم الذي حاول الإعلام النفطي الغربي الترويج له حول جهود منظمة أوبك ومساعيها لتحقيق توازن أسواق النفط، بعد أن سمعنا منهم عن الكثير من الفراءات الخاطئة لتخفيض الإنتاج، وافترض تهديد المنتجين بأن الحصص التي سيتم تخفيضها من إنتاجهم..

وذكر د. مرزا أنه بعد مرور قرابة العام على نجاح تنفيذ خفض الإنتاج، أصبح من الواضح أنه كان هناك ترويج خاطئ من الإعلام النفطي الغربي حول التقليل الصخري لتقويض جهود «أوبك» والتقليل من قدراتها في توازن أسواق النفط بعد النجاح التاريخي لاتفاقية خفض الإنتاج من أعضاء أوبك والمنتجين خارجها بتخفيض 1.8 مليون برميل يوميا من يناير 2017، حيث يوجه الإعلام النفطي الغربي جهوده لكبح جماح أي زيادة في أسعار النفط مع أن أساسيات أسواق النفط كانت ولا زالت قوية جدا ولا تعكس انخفاض سعر خام برنت دون حاجز الـ 50 دولارا عدة مرات خلال هذا العام. وأضاف: ركزت توقعات الأسواق على ضغط محتمل ينتج عن زيادة إنتاج النفط الصخري على الأسواق وافترض زيادة قياسية في المخزونات الأميركية، بمجرد ارتفاع الأسعار فوق حاجز الـ 50 دولارا؛ ونحن بعد مرور عام كامل على نجاح خفض الإنتاج ومستويات الامتثال العالمية، تأكل الجميع أن ذلك كان خطأ فادحا في تحليل وفرة العالم، وعلى العكس تماما، كان لخفض الإنتاج الفضل في تحقيق التوازن المطلوب للأسواق وخفض المخزونات العالمية، وبين أن بيوت الاستشارات الغربية، والبنوك الأجنبية الكبرى والإعلام النفطي الغربي قد ركزت بشكل مفرط على اتجاه واحد فقط، وهو إمدادات النفط الصخري، وهو يمثل تقريبا 5٪ فقط من الإمدادات العالمية للنفط والغاز هي نحو 96 مليون برميل يوميا، في حين يجب أن تركز السوق على كيفية تطور الأساسيات القوية للأسواق، حيث أظهر انكماش واضحا لمخزونات النفط العالمية مع تداولت قوية للنفط في أسواق النفط المتنامية العالمية، Physical Markets، ناهيك عن النمو القوي للطلب العالمي على النفط، وارتفاع الطاقة الاستيعابية لمصافي التكرير العالمية خاصة الآسيوية، والطلب القوي على المشتقات النفطية وهوامشها الربحية العالية، والتي لم تنعكس على أسعار النفط صعودا غالية هذا العام.

شع فادم

وأشار د. مرزا إلى أن إمدادات النفط



د. فيصل مرزا

العالمية ستواجه شحاً قادمًا لا محالة، حيث إنه خلال السنوات القليلة المقبلة وبسبب النضوب الطبيعي لحقول النفط التقليدية، هناك نحو 95٪ من الحقول النفطية المنتجة عالميا قد تجاوز إنتاجها الذروة. وفي الجهة المقابلة، فإن أسواق النفط ستواجه صعوبات في تلبية الزيادة المضطربة في الطلب العالمي على النفط في المرحلة المقبلة، بعد تأجيل العديد من مشروعات المنبع عالميا بأكثر من تريليون دولار نظرا لانخفاض الأسعار منذ منتصف العام 2014. وأضاف: أخطأت التحليلات السابقة المتشائمة وتوقعات الأسعار والتي استبعدت إعادة التوازن للأسواق بحلول عام 2018، مروجين لرياح معاكسة هابطة في الأسعار رغم الأساسيات القوية التي تمخضت عن كثير من التشاؤم في أسعار النفط والتي تبني توجهاتها صعودا وهبوطا على البيانات الأميركية، متجاهلين النجاح التاريخي لاتفاقية أوبك لخفض الإنتاج وبمستويات امتثال عالية، والتي ساهمت في امتصاص تخمة المخزونات النفطية، بل وحتى امتصاص مخزونات المنتجات المخررة في آسيا وأوروبا وتفرغ جميع المقالات العائمة، وتابع: لا أحد يستطيع أن ينكر دور منظمة أوبك الريادي في توازن أسواق النفط، وقررتها المعهودة على إدارة هذه الأسواق بفعالية، هذا الدور المهم بدأ بعض أصحاب الأهداف المشبوهة في محاولة تقزيمه من خلال نشر نظرية متشائمة في القصة الرتيبة التي ملطنا سماعها منذ مطلع العام والترويج المزعوم لصعوبة توازن أسواق النفط، نظرا لتخمة المعروض، وقد انقضى عام 2017، فابن تلك التخمة التي رجوا لها طوال العام؟ وأشار د. مرزا إلى أن توازن أسواق النفط وزوال أي تخمة في المعروض والسحب المتسارع من مخزونات النفط الخام العالمية، نبهت نجاح اتفاقية «أوبك»، والتي نجحت في تمديد الاتفاقية إلى نهاية عام 2018 موكية التحسن القوي في أساسيات السوق.

وإضافة: لا يخفى على أحد أن نجاح جهود «أوبك» جاء بفضل الجهود السعودية المخررة، حيث نجح منتجو «أوبك» وخارجها لتجديد اتفاقهم على تمديد خفض الإنتاج حتى نهاية عام 2018، وبالتالي ستمتد سياسة أوبك لإدارة السوق لعام آخر بعدما فشلت كل آمال أسواق النفط خلال عامي 2015 و2016 في إيجاد بديل يعتمد عليه في تحقيق التوازن المطلوب للأسواق دون تعاون أوبك، وهذا ما جعل العالم أمام واقع ثابت، وحقيقة لا يتطرق إليها الاحتمال ترد على كل من

السعودية ريان سفينة

أسواق النفط.. تحملت

العبء الأكبر

في تخفيض الإنتاج

تأجيل مشروعات نفطية

عالمية بأكثر

من تريليون دولار..

من منتصف 2014

122٪ نسبة الالتزام

بخفض الإنتاج..

الأعلى على الإطلاق



خفض الإنتاج نجح

في توازن الأسواق وخفض

المخزونات العالمية

ادعى أن منظمة أوبك قد ماتت سريريا، وأنها خسرت دورها القوي كصمام أمان لتوازن أسواق النفط. وذكر أنه عند الحديث عن دور منظمة أوبك فإن العضو الأبرز هو المملكة العربية السعودية أكبر مصدري النفط في العالم، والتي تقود سفينة أسواق النفط عبر المسارات الأمانة للوصول إلى المرفأ المستقرة، حتى وإن كانت نسبة امتثال تخفيض الإنتاج عند بعض أعضاء «أوبك» أو خارجها أقل من التخفيضات المتفق عليها، إلا أن المملكة عوضت عدم امتثال بعض الدول، من خلال امتثال أكثر من المطلوب من دول أخرى!

وبين أن كل من يتابع حراك أسواق النفط يدرك حجم الجهد المطلوب لضمان استقرارها، فأسواق النفط من بين أكثر البيئات حساسية، فهي تتأثر بجميع المتغيرات في محيطها، ولتقصر نظر بعض المنظرين، أو لمحاولة منهم للنيل من السعودية مصدر الأمن والاستقرار لأسواق النفط، يحاول البعض قراءة استجابة المملكة لهذه المتغيرات بقراءة سلبية مغالطة وقصر نظر، وذلك لأن المتابع يدرك تماما أن القيادة السعودية خلال جمع الأزمات النفطية التي مرت، لم يخطئها النجاح في إدارة الأزمة وبطريقة تحفظ بها مصالح جميع الأطراف، ولم يكن بدعا أن أثبتت لكل العالم المعنى، أن «أوبك» موجودة ومؤثرة، ولم تمت كما روج لها البعض سابقا، لأن المملكة تنطلق من رؤية واضحة وهدف ثابت كان وما زال، هو استقرار أسواق النفط دون مصالح ضيقة أو تسييس!

دور الكويت

وتطرق د. مرزا في حديثه إلى أن اختيار الكويت وبالإجماع على رئاسة لجنة مراقبة الإنتاج يعكس أهمية الكويت داخل منظمة أوبك واحترام وتقدير دول من خارج أوبك لدور الكويت في لعب دور مهني وأساسي وحيادي في تطبيق آلية مراقبة تنفيذ اتفاق خفض الإنتاج. وترأست الكويت اللجنة الوزارية والمشكلة من خمس دول هي: الكويت، روسيا الاتحادية، سلطنة عمان، جمهورية الجزائر، وجمهورية فنزويلا، وتم تشكيل هذه اللجنة في بداية العام، حيث تجتمع كل شهرين برئاسة وزير النفط السابق م. عصام المرزوق الذي كان له دور كبير وبذل جهودا جبارة على مدى السنة الماضية دون كسل أو ملل، وتابع أدق التفاصيل والبيانات المرفوعة إليه من قبل اللجنة الفنية لمراقبة الإنتاج والتي تجتمع بشكل شهري لمراقبة بيانات الإنتاج لجميع الدول الأربع والعشرين المشاركة في الاتفاق. كما عقدت اللجنة الفنية بعض الاجتماعات الاستثنائية مع العديد من الدول لحثها على رفع الالتزام بالتخفيضات المتفق عليها، ونجحت اللجنة الفنية بتوجيه من اللجنة الوزارية ورئيس منظمة أوبك الوزير خالد الفالح لفرض ضغوطات على الدول التي كانت غير ملتزمة في بداية الاتفاق مما أسفر بشكل ملحوظ عن ارتفاع التزام جميع الدول من دون استثناء خلال الأشهر القليلة الماضية من السنة، حيث وصل الالتزام من داخل وخارج أوبك إلى أعلى مستوى في نوفمبر الماضي وهو 122٪.

القيادة الرشيدة بالسعودية

وبين أن سياسات الطاقة في المملكة ممتدة من حكمة قيادتنا الرشيدة التي تذهب بمرامها بعيدا وذلك عبر استراتيجيات راسخة، لأن المملكة لها اليد الطولى في إعادة التوازن لأسواق النفط، كل ما عصفت بها ريح المصالح الضيقة، والتسييس الأرعن من البعض، وذلك عبر وسائل متباينة في نوعها متحدة في قصدها، فتارة بتقديم التضحيات، وأخرى بالضغط المباشر بكل ما لها من ثقل إقليمي ودولي، لإعادة قطار أسواق النفط لمسارته الأمانة، ليصل الإمداد إلى كل محطة مقصودة بتوازن يضمن الاستقرار، ويحقق أهداف دول الإنتاج والتصنيع، دون الإضرار بشركاء الاستيراد والتصنيع.

تصريحات ولي العهد

أكدت دور

السعودية الريادي

بين د. مرزا أن أساسيات السوق وتحركات أسعار النفط كانت تحتاج إلى دعم قوي لمعنويات السوق لكي تستطيع أن تتخطى حاجز الـ 60 دولارا والتي لم تستطع أن تتخطاه منذ شهر يوليو 2015؛ وجاءت تصريحات ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان مع بداية شهر نوفمبر تأكيدا على هذا الدور الريادي في وقت احتاجت فيه معنويات أسواق النفط لهذا الدعم لكي تكسر حاجز الـ 60 دولارا، والذي يعتبر مفتاح توازن أسواق النفط؛ هذا ولم يهبط خام برنت دون 60 دولارا منذ بداية شهر نوفمبر واستمر باتجاه تصاعدي إلى أن انقلق العام عند سعر 65 دولارا مبشرا باستقرار أكبر العام المقبل.

جهود جبارة

للكويت في لجنة

مراقبة الإنتاج

ذكر د. فيصل مرزا أن هناك العديد من التحديات أبرزها: النفط الصخري، وتوقعات زيادة الإنتاج خلال العام القادم مع ارتفاع الأسعار، وكذلك إنتاج ليبيا ونيجيريا، والأهم ضرورة المحافظة على هذا التحالف التاريخي بين «أوبك» ودول من خارج

أوبك بقيادة روسيا وهو تحالف لم يسبق له مثيل بتاريخ الصناعة النفطية من حيث التماسك والهدف المشترك ونتائج الالتزام غير المسبوقة، وهنا أيضا يأتي دور إضافي بتكليف لجنة مراقبة الإنتاج به وهو مراقبة تطورات أسواق النفط على جميع الأصعدة وتجاوبها مع تنفيذ اتفاق خفض الإنتاج وهو ليس الدور التقليدي للجنة مراقبة الإنتاج.

وأضاف د. مرزا: نحن على يقين بأن أسواق النفط بدأت في استعادة توازنها بشكل تدريجي وواضح بسبب الالتزام العالي لجميع الدول بمراقبة الإنتاج بقيادة الكويت خلال عام 2017 وهي السنة الأصعب لكونها السنة الأولى من تطبيق هذا الاتفاق، ولا شك في أن ترؤس المملكة العربية السعودية للجنة المراقبة خلال عام 2018 سيكمل المسيرة التي قادتها الكويت خلال عام 2017 مما يعود على أسواق النفط بالنتائج الإيجابية والاستقرار.

هاشم: أبواب «كيبك» مفتوحة للتواصل مع النقابة



هاشم هاشم متوسلا الإدارة العليا لـ «كيبك»، مع مجلس إدارة نقابة العاملين بالشركة

والتبريكات لتشكيل مجلس إدارة النقابة الأول. وشدد هاشم خلال اللقاء على أهمية التعاون مع نقابة العاملين في الشركة، لافتا إلى أن أبواب التواصل مفتوحة أمام أعضائها.

أكد الرئيس التنفيذي للشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة (كيبك) هاشم هاشم خلال لقائه مجلس إدارة نقابة العاملين في الشركة حرصه على نجاح عمل النقابة لما فيه مصلحة العاملين والعمل في الشركة، مقدما التهنية

الهيئة العامة للصناعة

إعلان

تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء رقم (1403/2015) والخاص ببدء النفايات والإطارات المستعملة في منطقة إرخبية.

تعن الهيئة العامة للصناعة عن رغبتها في تأهيل شركة تتولى تقطيع ومعالجة الإطارات المستعملة أو التالفة (المستهلكة) بما يضمن سرعة التخلص منها ونقلها من منطقة إرخبية إلى منطقة السالمي، وفق الاشتراطات التالية،

1. توفير المتطلبات اللوجستية والمنافع العامة (كهرباء، ماء، وحدات المعالجة) وأنظمة الأمن والسلامة لموقع إرخبية والسالمي وأي متطلبات أخرى للعمليات التشغيلية من أعمال تقطيع ونقل وتخزين الإطارات إلى منطقة السالمي.
 2. توريد وتركيب وتشغيل المعدات والألات المطلوبة للبدء بأعمال التقطيع أو أية عمالة مطلوبة أو تراخيص مطلوبة للتشغيل والتقطيع في فترة لا تتجاوز (شهرين) من تاريخ منح الترخيص.
 3. الالتزام بتقطيع ونقل عدد 7 مليون إطار خلال 6 شهور من بدء التشغيل.
 4. الالتزام بتخزين الإطارات المقطعة حسب اشتراطات الهيئة العامة للبيئة والإدارة العامة للإطفاء.
 5. الالتزام بتقديم ضمان بنكي قدره 200 ألف دينار لمشروع إرخبية بإسم الهيئة العامة للصناعة، ويتم الإفراج عنها بمرحلة وفقاً لتنفيذ البرنامج الزمني المعتمد من الهيئة، وللهيئة الحق في تسييل الضمان البنكي في حال إلغاء الترخيص وسحب الضمانة.
- وعلى الراغبين مراجعة الهيئة العامة للصناعة بمقرها الكائن بجنوب السرة (منطقة الوزارات) خلال أسبوعين من نشر هذا الإعلان.